الاستعفاف ولما كان لذكر الفقر فايده قلت وانما لم ياخذ الغني في مقابله
عمل لسان النبي صلى الله عليه وسلم فقد روينا في صحيح البخاري عن عائشه رضي
الله تعالى عنها انها نزلت في مال اليتيم اذا كان فقيرا انه يأكل منه بمكان قامه
عليه بمعروف ولان القيام على مال اليتيم فرض كفايه لاصلاح حاله وفرض
الكفايه لا يجوز اخذ الرزق عليه الا للفقير دون الغني كولايه القضا اذا لم
هذا فقد انقسم العلما في هذه الايه على ضربين فقال بعضهم هي منسوخه بقوله
تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما وروى عن ابن عباس وزيد بن
اسلم وهذا ضعيف باطل لا يصح عنهما قال الله سبحانه حرم اكل اموالهم بالظلم
وابا حها بغير الظلم والمعروف غير الظلم لانه في مقابله عمله ولا تعارض بينهما
فلا نسخ وقال جمهورهم هي محكمه واختلفوا في تفسير المعروف فقيل هي
هو الاكل قرضا بقدر ما اذا يسر وفي قوله تعالى فاشهدوا عليهم معناه
في رد ما استقرضتم من اموالهم وروى القول عن عمر وابن عباس والشعبي
ومجاهد وابن جابر وابي العاليه والاوزاعي وهو احدى قولي الشافعي
وقيل هو ما يسد جوعه اذا احتاج ولبس عليه رده وهو القول الصحيح
للشافعي وروى عن الحسن وقتاده وعطا ابن ابي رباح وقيل هو الاكل من
الغله والربح دون الاكل من القاض وروى عن الشعبي والضحاك وابي العاليه
ايضا وقيل هذا خاص بالسفر من اجل مال اليتيم واما في الحضر فيسع مطلقا
قاله ح وصاحباه وامر الله سبحانه الاولياء بالاشهاد على الدفع اليهم ارشادا
لهم ايجابا خوفا من الاختلاف فيما بعد وفيه اشاره الى ان قول القيم من
غير شهود غير مقبول في الدفع والاتلاف امرنا بالاشهاد وهو كذلك والله اعلم
فيه مخافها والله اعلم وقوله جل جلاله للرجال نصيب مما ترك الوالدان
والاقربون الاية ويبين الله سبحانه في هذه الآيه ان للرجال وللنساء نصيبا وليس
مقداره فروى عن يونس بن عبد الاعلى قال قال لي الشافعي في قوله تعالى للرجال
نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان
والاقربون شيء جعل للذكر والانثى من الفرايض وهذا القول ضعيف لان
الحكم لم يتقدر بالنصيب ومقداره ليرد حكم اخر بنا قضه وانما هو محمل لمقدار
لم يبينه الله تعالى في اية المواريث قال ابن عباس في رواية الوالبي ان اوس بن
ثابت الانصاري توفي وترك بنات وامراة فقال لها ام كحه قام
رجلان من بني عمه فاخذا المال ولم يعطيا امرانه ولا بناته شيا فجاءت ام كحه
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكرت له ذلك فغرلت هذه الايه وروى
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقربا ماله حتى يتزل بيان النصيب فنزل

يوصيكم

يوصيكم الله وقوله عز وجل واذا حضر القسمه اولوا القربا الايه لما
امر الله سبحانه برزق ذي القربا واليتامى والمساكين اذا حضروا القسمه
رزقا غير مقدر اختلف العلما في العمل بهذه الايه والجواب عنها وتشعبت بهم
الطرق فقال قوم هي منسوخه واختلفوا في الناسخ لها فقيل انها منسوخه
بايه المواريث وقيل نسختها ايه المواريث والوصيه وروى عن ابن عباس
وعطا والضحاك والسدي وعكرمه وابن المسيب وقيل نسختها ايه الزكوه
وروى عن الحسن والقول في بالنسخ ضعيف لعلم العالم بتقدم هذه الايه على
الناسخ الذي ذكروه وتقدمه في الترتيب لا يوجب تقدمه في التنزيل ولعلم
المعارضه بينها وبين الناسخ الذي ذكروه نعم ان ثبت النسخ بنقل عن
الشارع صلى الله عليه وسلم فحسن يعلم ان الامر على الوجوب وانه قد استقر
حكمه حتى ورد عليه ما نسخه وقال الجمهور هم لعائشه وابي موسى هي محكمه
غير منسوخه وهو الصحيح في النقل عن ابن عباس رضي الله عنهما روينا في صحيح
البخاري عن عكرمه عن ابن عباس قال هي محكمه وليست بمنسوخه تابعه سعيد
عن ابن عباس ثم اختلف هولاء فذهب قوم الى التاويل عن ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما انه قال هو مخاطبه للوصي يقسم وصيته بيده على الندب والترغيب
في ذلك وتركه قوم على ظاهره ثم هو ايضا محمله قوم على الوجوب لظاهر الامر
فقالوا واجب الصله بما طابت به انفس الورثه عند القسمه وروى عن مجاهد والحسن
والزهري وروى ان ابن عليه نصب وصيا ليتيم فدرج لم يحضر شاة وقال
لو اهدت لكانت في مالي وهذا القول ضعيف لان ما وجب لا يشترط فيه طيبة
نفس المورث فقد لا تطيب اصلا وقد يكون انتاما لا ينضبط طيب انفسهم
بهذا مرضا ينصرف المذهب اليه والذي ذهب اليه مالك والشافعي واكثر
اهل العلم ان الايه محكمه محموله على الندب والاستحباب لاعلى الحتم والايجاب
وهو قول ابن جبير وعطا وبروى عن ابن عباس ومجاهد رضي الله تعالى عنهم
والدليل على صحته اجماع الامه على انهم اذا لم يحضروا القسمه لا يرزقون شيا
كما اقتضاه الخطاب في الايه ولو كان واجبا لكان مقدرا محدودا ولم يحضروا
لوجب لهم وان لم يحضر واكسائر الفرايض الواجبات ولانه لو كان واجبا
لكان مقدرا محدودا كسائر الفرايض ويدل لما ذكرنا على انه على الندب قوله
تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم
الله سبحانه حاض الموصي ان يعدل في تلفته بالوصيه كما يعدل هو في وصيته
لو كان هو الموصي لعرفه ان يخشه من تحضره على خفوط ماله لورثته ولا يدعهم
عاله مع ضعفهم وعجزهم عن ورث ولبه وليتق الله فلا يتجاوز الثلث وليقل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)